

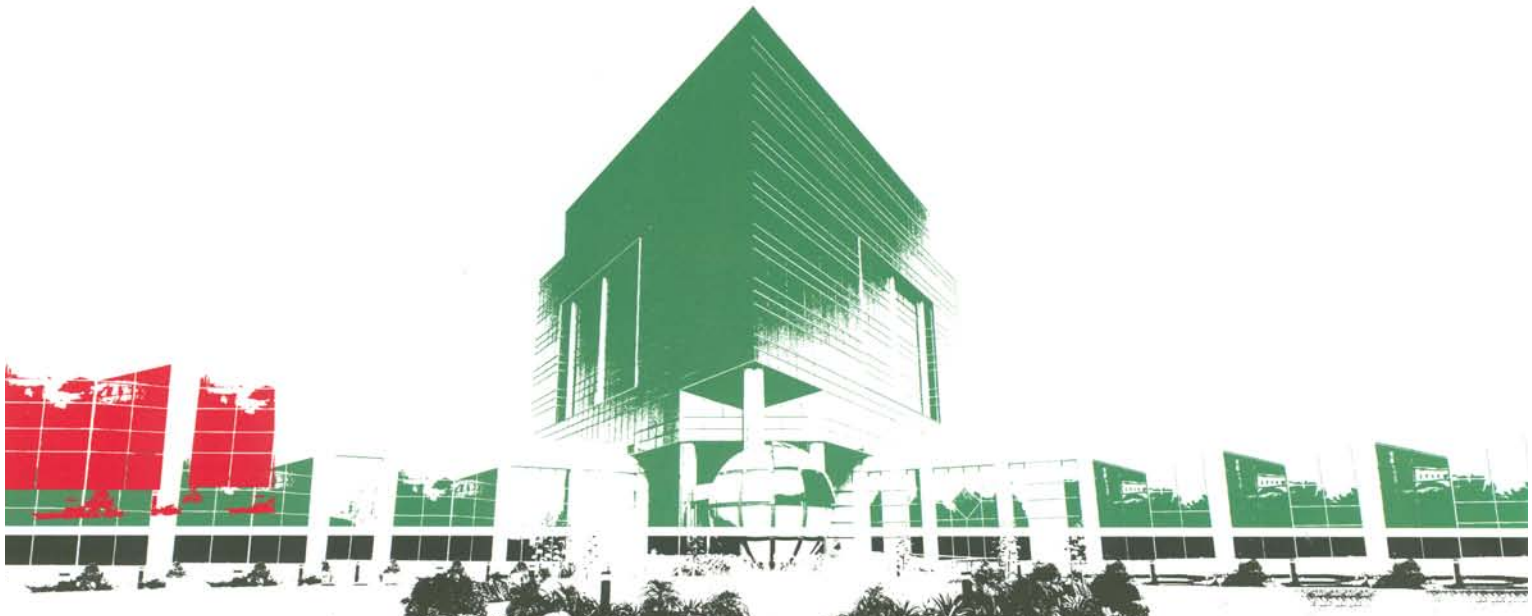
نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الأحد ٢٩ يناير ٢٠١٢ - السنة الثامنة عشرة - العدد (٤٧٦٨)



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research





تقدير تركي لحكمة القيادة الإماراتية

تمثّل حكمة قيادتنا الرشيدة عاملاً أساسياً ومحورياً من عوامل دعم علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية، سواء على المستويين الإقليمي أو الدولي، حيث تعزز هذه الحكمة من ثقة العالم بالدولة وحرص قواه المختلفة على التفاعل معها وتعرّف مواقفها ورؤاها تجاه القضايا والملفات والأزمات الإقليمية والدولية، وتفتح للدبلوماسية الإماراتية آفاقاً رحبة للتحرك وبناء العلاقات والشراكات الاستراتيجية.

في هذا السياق تجيء تصريحات الرئيس التركي، عبدالله جول، بمناسبة زيارته التي ستبدأ اليوم للإمارات، التي أكد فيها النهج الحكيم لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- في تعامله مع التطورات الدولية والإقليمية والأحداث العالمية، وأشاد بالسياسة الخارجية الإماراتية القائمة على الحوار والانفتاح بفضل رؤى القيادة الرشيدة وتوجهاتها.

إن هذا التقدير التركي لحكمة القيادة الإماراتية وتوجهاتها الخارجية، هو إحدى الدعائم الرئيسية للعلاقات الإماراتية-التركية المتطورة على المستويات السياسية والاقتصادية، وهو ما يعبر عن نفسه من خلال الكثير من المظاهر والتجليات: أولها، التفاعل السياسي على أعلى المستويات بين الجانبين والحرص المشترك على تبادل وجهات النظر تجاه قضايا المنطقة والعالم. ثانياً، العلاقات الاقتصادية والتجارية الواعدة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن دولة الإمارات هي الشريك التجاري الأكبر لتركيا بين دول الخليج العربية بحصة تصل إلى نحو ٤٢٪ من حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية». ثالثاً، الحرص على التحرك نحو الأمام لتحقيق المزيد من التطوير للروابط بين البلدين في المجالات كافة، وفي هذا الإطار فقد عبّر الرئيس التركي عن أمله أن تفتح زيارته للإمارات آفاقاً جديدة للتعاون الإماراتي-التركي بما يخدم مصلحة الشعبين والبلدين، فضلاً عن ذلك فإن هناك توجهاً مشتركاً نحو الوصول بحجم التجارة الثنائية إلى نحو ١٠ مليارات دولار في عام ٢٠١٥، في إشارة إلى إمكانات التقدم الكبيرة التي تنطوي عليها العلاقات بين البلدين والفرص التي تتيحها. ولعل ما يزيد من أهمية العلاقات بين دولة الإمارات وتركيا ويعزز أركانها ويعمّقها، أنها تأتي في إطار توجه تركي عام نحو تطوير التعاون مع دول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، في هذا السياق فإن هناك مفاوضات مشتركة حول إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين، كما أن هناك حواراً استراتيجياً خليجياً-تركياً بدأ منذ عام ٢٠٠٨، وهذا يؤكد اهتماماً مشتركاً بإقامة علاقات فاعلة تقوم على تبادل المصالح وتنسيق المواقف والسياسات.

إن زيارة الرئيس التركي اليوم للإمارات، تمثّل نقلة مهمة في مسار العلاقات بين الجانبين سوف تعزز ما تحقّق في مسار هذه العلاقات خلال السنوات الماضية وتدفعها نحو مزيد من التطور والتقدم خلال السنوات المقبلة.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المنسق العام

علي سالم العامري

المستشار العلمي

د. ممدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاتة ناصر

هيئة التحرير

نجدي مدبولي

د. أشرف العيسوي

علي صالح

علاء جمعة

هدى البلوشي

موقع النشرة على "الإنترنت"

(www.ecssr.ac.ae)

ضمن الموقع الإلكتروني لـ "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية"

لملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز





الإمارات اليوم

مناخ استثماري تنافسي

تعدّ حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مناخ استثماري وبيئة أعمال مرنة وتنافسية خالية من الإجراءات الروتينية المعقّدة ومنخفضة التكلفة وخالية من الضرائب بخلاف ديناميكية الأسواق المحلية وفرص توسّعها في المستقبل، من المعايير المهمة التي يستخدمها المستثمرون للمفاضلة بين الوجهات الاستثمارية الجديدة حول العالم، وكلما استوفت الدولة هذه المعايير ازدادت جاذبيتها وأصبحت أكثر تفضيلاً بالنسبة إلى المستثمرين مقارنة بغيرها من الدول والوجهات الاستثمارية حول العالم.

بالرغم من هذا التنافس العالمي المحموم في هذا المجال، فإن عدداً محدوداً فقط من الدول استطاع استيفاء هذه الشروط، وتعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من الدول ذات التجارب العالمية الناجحة في هذا الشأن، بعد أن اجتهدت لعقود طويلة في تهيئة بيئتها الاستثمارية عبر توفير البنى التحتية الأكثر تطوراً على مستوى المنطقة، بل إنها دأبت خلال الفترة الماضية على أن تحتل إحدى المراتب العالمية الخمس الأولى ضمن مؤشر الدول الأكثر إصلاحاً للمناخ الاستثماري في العالم، ضمن تصنيف «المنتدى الاقتصادي العالمي»، ونتيجة لهذه الجهود المثمرة فقد تقدّمت دولة الإمارات على سلم الترتيب العالمي وفقاً لمؤشرات ممارسة الأعمال بوجه خاص ومؤشرات الحرية الاقتصادية بوجه عام التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية العالمية، وفي هذا الإطار استطاعت الدولة أن تتقدّم ١٢ مرتبة دفعة واحدة في عام ٢٠١١ وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية» الذي تصدره مؤسسة «هيرتدج» الأمريكية، واحتلت بذلك المرتبة الـ (٣٥) من بين (١٧٩) دولة حول دول العالم شملها التصنيف، وهي مرتبة مميزة وتضعها بين مصاف الدول المتقدّمة بل إنها تتفوّق على بعض الدول الأكثر تقدماً وفقاً للمؤشر نفسه.

إن التقدّم الذي أحرزته دولة الإمارات على سلم التصنيف الدولي للحرية الاقتصادية هذا العام ليس التقدّم الأول من نوعه، بل استطاعت الدولة في عام ٢٠١٠ أيضاً أن تحرز تقدماً مماثلاً عندما قفزت تسع مراتب مقارنة بتصنيفها في العام الذي سبقه، ويمثّل هذا التقدّم المطرد، وفقاً للمؤشر المذكور، دليلاً على سلامة السياسات الاقتصادية والاستثمارية التي تمارسها الدولة، فاستطاعت أن تنقّي المناخ الاستثماري الوطني من الكثير من أوجه القصور التي تعانيتها مناخات الاستثمار في العديد من دول العالم، وعلى رأسها الفساد وتعقّد الإجراءات وارتفاع التكاليف وعدم توافر البنى التحتية الملائمة وصعوبة دخول الأسواق بالنسبة إلى المستثمرين الجدد ومزاحمة الاستثمارات الحكومية وضعف خيارات التمويل، هذا بخلاف محدودية حجم الأسواق وهو التحدّي الذي استطاعت دولة الإمارات التغلّب عليه من خلال الأداء الاقتصادي الديناميكي وتحسين مستويات معيشة السكان والارتباط الوثيق بالأسواق الخارجية.

* الإمارات اليوم

٢ مناخ استثماري تنافسي



٣ أهم الأحداث



* تقارير وتحليلات

في ضوء موقف روسيا من مشروع القرار الدولي الجديد: قراءة

٤ في سيناريوهات تعامل الأمم المتحدة مع الأزمة السورية

٥ تحديات جديدة في أزمة «منطقة اليورو»

٦ (١٣) خطوة لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي

٨ لماذا يتزايد نشاط «القاعدة» في أفريقيا؟

٩ تقديم موعد الانسحاب الفرنسي من أفغانستان.. الأبعاد

٩ والتداعيات



* أخبار الساعة حول العالم

سينول

١٠ سينول تسعى إلى بيع طائرات تدريب لإسرائيل

١٠ الولايات المتحدة تؤكد التزاماتها الدفاعية تجاه كوريا

١٠ الجنوبية

واشنطن

١١ قائد عسكري: أمريكا «لا تريد» قواعد جديدة في آسيا

١١ «فورين بوليسي»: محاولة إيران الفاشلة لاستغلال «الربيع

١١ العربي»

١٢ «واشنطن بوست» تتهم «الإخوان» في مصر بالازدواجية

١٢ بسبب حظر سفر نشطاء أمريكيين في مصر.. توتر في

١٢ العلاقات المصرية-الأمريكية

١٣ «واشنطن بوست»: صراع ثلاثي على السلطة في باكستان

١٣ موسكو

١٣ رفض ترشيح يافلينسكي لرئاسة روسيا

١٣ فيينا

١٤ خبراء «الوكالة الذرية» يزورون إيران في أجواء متوترة

١٤ تل أبيب

١٤ «يديعوت»: قادة «حماس» في ورطة حقيقية



١٥ * نشؤون اقتصادية



* إصدارات حديثة:

١٥ ليبيا التحول إلى الديمقراطية: تقويم الحالة مع توصيات

١٦ للسياسة الخارجية البريطانية





أهم الأحداث

جول: أتطلع إلى إجراء مباحثات مثمرة مع خليفة



قال الرئيس التركي، عبدالله جول، إنه يتطلع إلى إجراء مباحثات مثمرة مع صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- خلال زيارته لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تبدأ اليوم. وأضاف أن مباحثاته ستتناول العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، إضافة إلى بحث الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط. ووصف جول العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التركية بأنها متينة وذات جذور تاريخية، مؤكداً، في حوار مع «أبوظبي للإعلام»، في أنقرة، أن العلاقات بين البلدين ترتقي إلى مستوى الطموح لتحقيق التقدم على مختلف الصعد، خاصة في ضوء أن الاقتصاد الإماراتي حقق طفرة مهمة.

عباس يتهم إسرائيل بإفشال «المبادرة الأردنية» لاستئناف المفاوضات

اتهم الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، أمس، إسرائيل بإفشال اللقاءات الفلسطينية-الإسرائيلية التي جرت في العاصمة الأردنية (عمّان) بمبادرة أردنية لإيجاد الأرضية المناسبة لاستئناف المفاوضات المباشرة المتوقفة منذ خمسة عشر شهراً. ونقلت «وكالة الأنباء الفلسطينية» الرسمية عن عباس قوله خلال لقائه وزير الخارجية الإيرلندي، إيمون جيلمور، في رام الله: إن (تعنت الجانب الإسرائيلي ورفضه تقديم تصورات واضحة لقضيتي الحدود والأمن، كما طلبت «اللجنة الرباعية الدولية»، سدّ الطريق أمام استمرار الجولات الاستكشافية). وانتهى الاجتماع الخامس بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، يوم الأربعاء الماضي، دون تحقيق أي تقدم يذكر.



بايدن يدعو القادة العراقيين إلى حلّ خلافاتهم

أعلن البيت الأبيض، أمس، أن نائب الرئيس الأمريكي، جو بايدن، دعا القادة العراقيين إلى حلّ خلافاتهم قبل مؤتمر وطني محتمل سيجمع الأحزاب السياسية العراقية. وأشار البيت الأبيض إلى أن بايدن أجرى اتصالاً هاتفياً أول من أمس برئيس الوزراء العراقي السابق، إياد علاوي، زعيم قائمة «العراقية»، كما اتصل، أمس، برئيس «مجلس النواب» العراقي، أسامة النجيفي، وشدد خلال هذين الاتصاليين على «أهمية حلّ المشكلات العالقة من خلال عملية سياسية».

العربي يوقف عمل بعثة المراقبين.. وغلبيون يتوجه إلى نيويورك طالباً الحماية

في تطور لافت للنظر يأتي عشية مغادرته إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، أعلن الأمين العام لـ «جامعة الدول العربية»، نبيل العربي، أمس، أنه قرّر «وقف عمل بعثة المراقبين العرب في سوريا بشكل فوري» متهماً الحكومة السورية بـ «تصعيد الخيار الأمني»، ما أدّى إلى ارتفاع أعداد الضحايا. وفي موازاة موقف العربي أعلن «المجلس الوطني السوري» المعارض أن رئيسه، برهان غليون، سيتوجّه، اليوم، إلى نيويورك لمطالبة الأمم المتحدة بتأمين «حماية دولية»، كما شنّ «المجلس الوطني» حملة على إيران متهماً إياها بـ «المساهمة في قتل» السوريين، ودعا إلى التظاهر أمام السفارات الروسية في العالم.



بريطانيا تؤكد نهاية عام ٢٠١٤ موعداً لسحب قواتها من أفغانستان

أكد رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، أمس، أنه متمسك بنهاية عام ٢٠١٤ موعداً نهائياً لسحب القوات البريطانية المقاتلة من أفغانستان برغم اقتراحات فرنسية لإسراع «حلف شمال الأطلسي» بتسليم ملف الأمن للقوات الأفغانية. وحذّر كاميرون الدول الأخرى الأعضاء في «حلف شمال الأطلسي» من أن معدل انسحاب القوات الأجنبية يجب أن يتوقف على مدى استعداد قوات الأمن الأفغانية لتولي مسؤولية الأمن.



في ضوء موقف روسيا من مشروع القرار الدولي الجديد: قراءة في سيناريوهات تعامل الأمم المتحدة مع الأزمة السورية

هناك سيناريوهات عدة متوقعة لتعامل «مجلس الأمن الدولي» مع الأزمة في سوريا خلال الفترة المقبلة، لكن الأمر كله يتوقف على طبيعة تطوّر الأوضاع الميدانية من ناحية ومدى تمسك روسيا بمواقفها من ناحية أخرى.

*** السيناريو الأول:** صدور قرار من «مجلس الأمن» يأخذ في اعتباره التحفظات الروسية، لكنه يوجه انتقاداً إلى السلطات السورية وربما يمنحها مهلة زمنية لتغيير سياساتها قبل الإقدام على إجراءات عقابية، أي أن يكون شبيهاً بالقرار الذي رفضته موسكو وبكين في أكتوبر الماضي. لكن هذا يتوقف على أمرين، الأول صمود موسكو وبكين في موقفهما الرافض مشروع القرار بصيغته الحالية. الثاني طبيعة التطوّر على الساحة السورية، حيث يحتاج هذا السيناريو إلى حدوث بعض التهدئة وعدم التصعيد.

*** السيناريو الثاني:** قرار دولي يتبنى بعض العقوبات لكن دون الإشارة إلى تنحيّ بشار الأسد. وهذا سيمثّل حلاً وسطاً بين ما تطالب به روسيا وما هو موجود في مشروع القرار المطروح للنقاش. لكن هذا يتوقف على مدى استعداد الغرب و«الجامعة العربية» لإحداث تغيير في مشروع القرار ومن ثم الخطة العربية للتسوية.

*** السيناريو الثالث:** حدوث تغيير في موقف روسيا من الأزمة ومن ثم يتم إصدار قرار أممي بتبنيّ خطة التسوية العربية كاملة دون تغيير، لكن مع تأكيد استبعاد اللجوء إلى العمل العسكري في التعامل مع الأزمة، حيث تتخوف موسكو من أن يكون صدور قرار من «مجلس الأمن» مقدمة للانتقال إلى مرحلة أخرى هي مرحلة التدخل العسكري.

وأياً ما كان السيناريو الذي سيحدث، فإن مستقبل التعامل مع الأزمة السورية من قبل «مجلس الأمن» سيتوقف بشكل

كبير على تطوّر الأوضاع الميدانية على الأرض في سوريا من ناحية، وطبيعة الموقف العربي من ناحية أخرى. ومن الواضح في ظل إقدام الجامعة العربية على سحب مراقبيها من سوريا أن هناك غضباً عربياً يتصاعد تجاه إدارة نظام الأسد الأزمة.



مندوب روسيا يصوت ضد مشروع قرار ضد سوريا في «مجلس الأمن» «أرشيفية»

دخل السجال الدولي حول الأزمة السياسية في سوريا مرحلة جديدة بعد تقديم مشروع قرار بشأنها إلى «مجلس الأمن الدولي» يوم الجمعة الماضي أعدته بريطانيا وألمانيا وفرنسا ويستند إلى خطة التسوية العربية التي تنصّ على نقل السلطة من الرئيس السوري، بشار الأسد، إلى نائبه وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

العقبة الرئيسية التي تواجه هذا المشروع هي الموقف الذي عبّرت عنه روسيا وأكدت فيه ثلاثة خطوط حمراء: أولها، رفض المطالبة بتنحيّ الأسد. وثانيها، رفض أي نوع من الحظر على صادرات الأسلحة إلى سوريا. ثالثها، رفض الإشارة إلى أي عقوبات دولية على دمشق. هذه «اللغات» الروسية الثلاث التي أشار إليها السفير الروسي لدى الأمم المتحدة خلال اجتماع «مجلس الأمن الدولي» يوم الجمعة الماضي، تصطدم بموقف أوروبي-أمريكي يرى ضرورة التحرك السريع للتعامل مع الوضع في سوريا وأن خطة التسوية العربية هي السبيل الوحيد لتجنّب «الأسوأ» على الساحة السورية، ومن ثم فإنه من المتوقع أن تشهد أروقة «مجلس الأمن الدولي» سجالات ومباحثات قوية خلال الفترة المقبلة حول مشروع القرار، خاصة أن الموقف الروسي مدعوم من قبل الصين التي انضمت إلى روسيا في شهر أكتوبر ٢٠١١ في رفض مشروع قرار في المجلس كان يدين تعامل النظام السوري مع حركة الاحتجاجات ضده.

السؤال الذي يمكن طرحه هنا هو: في ظل هذا التشدد

الروسي البادي بوضوح في خطاب موسكو السياسي، ما السيناريوهات المتوقعة لمسار الأزمة السورية في الأمم المتحدة خلال الفترة المقبلة؟ في الإجابة عن هذا التساؤل يمكن الإشارة إلى سيناريوهات عدة، لعل أهمها:



تحديات جديدة في أزمة «منطقة اليورو»

برغم أن «منطقة اليورو» تواجه العديد من التحديات من قبيل تضخم مديونيتها، فإنها على الجانب الآخر تعاني تراجعاً في الإمكانيات الذاتية وعدم وجود دعم خارجي كافٍ، بخلاف عدم اتفاق في وجهات النظر.

في «منطقة اليورو» على رأسها اليونان وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وغيرها من الدول بهدف تخفيض حجم العجز المالي فإن هذه الخطط لم تؤت ثمارها بعد، فما زالت نسبة العجز المالي في المنطقة ككل تتجاوز ٤,٦٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، ما يعني أن العجز المالي في المنطقة ما زال يتجاوز ضعفي حجم العجز المستهدف كشرط للاستقرار المالي المتفق عليه بين دول المنطقة والبالغ ٣٪، ويقضي ذلك بأن رصيد المديونية الحكومية في المنطقة ما زالت تعثره إضافة مستمرة وبمعدلات أعلى بكثير من المتوقع.

* مقابل تضخم المديونيات الحكومية المستمر تواجه «منطقة اليورو» خطر الدخول في ركود اقتصادي عميق، حيث أظهرت البيانات الرسمية تراجعاً ملحوظاً في معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة، تجلّت ملامحه بشكل صريح في تباطؤ نمو الناتج الصناعي الأوروبي، ويعني ذلك أن دور اليورو يواجه حالياً تراجعاً في قدراته الذاتية على تدبير احتياجاتها المالية.

* هناك تراجع واضح في إقبال المستثمرين على إقراض دول اليورو المتعثرة، كما أن الدول ذات الإمكانيات المالية الكبيرة كالصين تطلب الحصول على تطمينات من دول اليورو على مستقبل استثماراتها في حال المشاركة في دعمها، فقد أظهرت نتائج مسح أجرته مؤسسة «ألمان» المتخصصة في مجال الاستشارات تراجعاً كبيراً في مؤشرات الثقة بقدرة الحكومات على إدارة الأزمة المالية.

هذه المحاذير تشير تساؤلات كبيرة حول المستقبل الاقتصادي والمالي لـ «منطقة اليورو»، خاصة أنها تلزم الحكومات الاعتماد شبه الكلي على الموارد الذاتية المحدودة وعدم التعويل كثيراً على الدعم الخارجي، وفي مثل هذه الظروف يبقى استقرار الاقتصاد العالمي ككل رهوناً بمدى قدرة دول المنطقة على محاصرة أزمته وهو أمر غير مضمون.

اتفقت دول «منطقة اليورو» في أكتوبر الماضي على خطة للخروج من أزمته المالية الحالية، وتضمنت الخطة التي تم إقرارها في ذلك الحين مجموعة من البنود، من بينها تعزيز رأس مال «صندوق الإنقاذ الأوروبي»، برفع أصول الصندوق من نحو ٤٤٠ مليار يورو إلى تريليون يورو لتمكينه من الاضطلاع بمسؤولية دعم الاقتصادات المتعثرة مالياً في «منطقة اليورو»، وإلى جانب ذلك فقد اتفقت دول المنطقة في ذلك الحين على حفز البنوك الدائنة لليونان على شطب ٥٠٪ من ديونها المستحقة، بالإضافة إلى زيادة رأس مال البنوك «رسملة البنوك» لحمايتها من الخسائر التي قد تنجم عن تخلف الحكومات عن سداد ديونها في المستقبل.

برغم أهمية اتفاق دول اليورو فإنه واجه عدداً من التحديات أهمها:

* تبدو الميزانية التي خصصها الاتفاق والقاضية برفع رأس مال «صندوق الإنقاذ» إلى تريليون يورو موازنة ضعيفة إذا قورنت بحجم المديونية الحكومية في المنطقة التي قدرت بنحو ٩,٩ تريليون يورو أو ما يقدر بنحو ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في نهاية عام ٢٠١١، وتمثل هذه المحدودية عقبة كبيرة على طريق الصندوق في اتجاه تأدية مهامه الملحة.

* ليست المحدودية هي التحدي الوحيد فقط الذي يقف في وجه «صندوق الإنقاذ» في تأدية مهامه، بل إن التحدي الأكبر هو أن تدبير هذه الميزانية المحدودة يواجه صعوبات كبيرة، فبالرغم من مرور نحو ثلاثة أشهر على الاتفاق الأوروبي فإن الدول لم تف بمسؤوليتها حتى الآن وعلى رأسها ألمانيا أكبر الممولين، التي أعلنت رفضها خلال الاجتماع الأخير لقادة دول المنطقة رفع رأس مال الصندوق.

* بالرغم من خطط التقشف التي طبقتها الدول المتعثرة مالياً



(١٣) خطوة لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي

هي وصفة من ١٣ خطوة وضعها الباحثون والخبراء حول كيفية إخراج الاقتصاد الأمريكي -والعالمي- من كبوته واستعادة عافيته. اللافت للنظر في الأمر أن بعض طرق العلاج الموصوفة تأتي وكأنها تقتبس صفحة كاملة من الوصفة التي طرحها بيل كلينتون قبل شهر.

نفوس الشباب الداخلين إلى سوق العمل أو الكبار الباحثين عن فرصة عمل أخرى. فمعدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٠ و ١٩ عاماً الباحثين عن فرصة عمل أخرى وصل إلى مستويات مقلقة: نحو ٢٥٪. وحبذا لو بدأ القطاع الخاص بإيجاد فرص عمل لهؤلاء الشباب من خلال خطط التوسع، ولكن إلى أن يحدث ذلك يتعيّن على الحكومة أن تأخذ بقصبة السبق. وتقترب كويل اتخاذ إجراءات عاجلة لا تحتاج إلى تمويل ضخّم إذا ما قورنت بالدعم السنوي المقدّر بمليار دولار تقريباً الذي قدّمته الحكومة إلى البنوك، ومن ثم تشغيل ملايين الشباب.

٣- تحسين عملية جمع المعلومات الاقتصادية: الغموض هو سيد الموقف، في رأي بول سافو، كبير الباحثين غير المقيم في مجلة «ذا أتلانتك»، حيث دخلنا عصر «الهزة الكبرى» بما فيها من قفزات كبيرة وسقوط سريع وتأرجح بين الاثنين. لم يلتفت أحد إلى انهيار المتوسط الصناعي على مؤشر «داو جونز» في مايو ٢٠١٠ بنحو ١٠٠٠ نقطة في دقائق قليلة، احتاج العالم

إلى شهور وسنوات للتعافي منه. ومع تزايد تعقيدات الاقتصاد العالمي تتزايد التدخلات المؤسسية كما وكيفا، ولكن تلك المؤسسات تعمل بعقلية قديمة قدم «خط ماجينو»، وسياساتها عبارة عن مدافع موجهة إلى الاتجاه الخاطئ. فهي لم تتطور بالإيقاع نفسه الذي تطور به الاقتصاد العالمي، ومن المؤسف أن توقعاتنا عن حالة الطقس أفضل كثيراً من توقعاتنا حول الوضع الاقتصادي.

٤- تقليص الميزانية الدفاعية: يطالب بارني فرانك، أقدم

قامت مجلة «فورين بوليسي» (عدد يناير/فبراير) باستطلاع رأي ١٣ باحثاً وخبيراً ومحللاً اقتصادياً حول كيفية علاج أوجاع الاقتصاد العالمي، فكانت هذه التوصيات وهذا التقرير:

١- شطب الديون العالمية: يرى بول كيدروسكي، كبير الباحثين في «مؤسسة كوفمان» أنه لا بدّ من تقليص الديون، حيث تعوق ديون الدول الغنية عودة الاقتصاد العالمي إلى الانتعاش. فالأفراد يتسابقون إلى التخلص مما لديهم، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا، والحكومات عاجزة عن تعويض هذا الفرق. فالسيولة التي تم توجيهها إلى سداد الفواتير يجب أن تأتي من مصدر ما. هذا المصدر هو الاستهلاك. فالولايات المتحدة وأوروبا تشكلان معاً نصف الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم، وعندما يمثل الاستهلاك نسبة ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي فمعنى ذلك أن أماننا مشكّلة: أن الأفكار والمشروعات المبتكرة لا تستقطب أعداداً كافية من المستهلكين بما يسمح للولايات المتحدة لشقّ طريقها بعيداً عن التقيّف الذاتي الداخلي.



توفير فرص عمل خطوة مهمة لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي

٢- توفير فرص العمل: تخشى ديان كويل، العضو المؤسس لمجموعة «Enlightenment Economics» أن تتجه الأزمة المالية الحالية إلى ما هو أسوأ من أزمة الثلاثينيات من القرن الماضي، ما يوجب على أمريكا وأوروبا عدم الاكتفاء بمجرد محاولة تفادي الأزمة الوشيكة إلى التفكير -والالتزام- في المستقبل. هذا يعني ببساطة توفير فرص العمل، فالبطالة تولد اليأس، سواء في



أن من الخطأ أن تظلّ الحكومة الأمريكية - منذ أيام سفينة الفضاء «سبوتنيك» - على إصرارها بأن يتم الإنفاق على الابتكارات من خلال الجامعات والمراكز البحثية الكبرى، وهو إنفاق التهم ١٤٣ مليار دولار عام ٢٠١١. فيجب التركيز على صناعات مبتكرة محدّدة مثل اختبارات الحمض النووي والإنسان الآلي والذكاء الصناعي والتقنية التي تعتمد على الصوت والطباعة بالأبعاد الثلاثية.

٩- السيطرة على نظام النقد العالمي المنفلت: ثمة حرب

أسعار ليست بعيدة عنا، حيث أصبح العالم يعتمد على الصادرات في وقت تعاني فيه الأسواق التشعب، خصوصاً في المجال الصناعي. وأصبح خفض قيمة العملة، كما يقول ديفيد سميك، رئيس تحرير مجلة «الاقتصاد العالمي»، أداة لتحقيق الازدهار. وها هو اليورو يتراقص ليزيد الأسواق المالية غموضاً على غموض. فالأمر يحتاج إلى نظام نقدي أكثر منطقية وشفافية.

١٠- تطبيق ضريبة تصاعدية على الاستهلاك السنوي

لعقارات الأغنياء: يرى روبرت فرانك، أستاذ الاقتصاد في كلية الإدارة التابعة لـ «جامعة كورنيل»، أن هذا الإجراء قد لا يكون الأمثل أو الأنسب، ولكنه إجراء ظرفي أو وقتي مرتبط بعودة الاقتصاد إلى سابق طبيعته.

١١- الاستثمار في الأفراد وليس في الاقتصاد فقط: يعتقد

المحلل الاقتصادي إيسر دايسون أن الاقتصاديين يستخدمون لغة أسعار الفائدة وحروب العملات والاستثمار في البنية الأساسية، فماذا لو استثمرنا في الأفراد بدلاً من ذلك؟ فتدني الصحة العامة يكبّد الخزنة مليارات الدولارات، وهو ما يمكن أن نتفاداه إذا رفعنا درجة وعي المواطن الأمريكي بالرعاية الوقائية.

١٢- تقليل الغازات المنبعثة من المدن: يرى الباحث أليكس

ستيفن ضرورة الاحتذاء بحذو مدن أوروبية متقدمة مثل كوبنهاغن وأمستردام اللتين تستهدفان خفض الانبعاثات الكربونية خلال ٢٠ عاماً لتتهيئة الظروف الملائمة لتطوير المدن.

١٣- حسن استثمار الوقت: يطالب دانييلا دينيت، أستاذ

الفلسفة في «جامعة تفتس» بضرورة استثمار الوقت بصورة أفضل عن طريق وضع أنظمة عمل أكثر مرونة تتيح إمكانية زيادة الإجازات الممنوحة للعمال.

النواب الديمقراطيون الأعضاء في لجنة الخدمات المالية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، بخفض كبير في الإنفاق الدفاعي الذي التهم أكثر من ٦٥٠ مليار دولار في العام المالي الحالي، أي أكثر بكثير من متطلبات الأمن القومي الأمريكي. ويمكن لأمريكا أن تحافظ على قوتها بإنفاق أقل كثيراً من الإنفاق الحالي. ويقترح فرانك خفض الإنفاق الدفاعي بنحو ٩٠٠ مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة، ما يمكن الحكومة من طرح خطة تحفيز اقتصادي على المدى القصير.

٥- رفع معدل التضخم فوراً: يعتقد منزني تشن، أستاذ

الشؤون العامة والاقتصاد في «جامعة ويسكونسن-ماديسون»، وجيفري فريدين، أستاذ السلام الدولي في «جامعة هارفارد»، أن رفع معدل التضخم قد يسهم في تحسين الوضع. فطالما ظلّت الديون مقومة بالعملة المحلية وأصرّ «بنك الاحتياطي الفيدرالي» على خفض معدل الفائدة فإن التضخم سيقبّل عبء الديون الحقيقي، ولكن «الفيدرالي» زاد نسبة مبيعات سندات الخزانة والأوراق المالية المدعومة بالرهن بمعدل الضعف، وهو غير كافٍ في وقت يجب أن يعمل فيه على خفض قيمة الدولار (لزيادة الصادرات)، وهو ما تقاومه الدول صاحبة الفوائض الكبيرة وعلى رأسها الصين. فلا بدّ من زيادة التضخم بما يكفي لخفض أعباء الدّين إلى مستويات معقولة، أي بنسبة تتراوح ما بين ٤٪ و ٦٪ لسنوات عدة.

٦- إنفاق تريليون دولار: وذلك عن طريق الاستثمار في

مشروعات البنية الأساسية لإيجاد فرص عمل وزيادة معدل النمو وتحسين الإنتاجية طبقاً لرؤية جاستين بيغو لين، الخبير الاقتصادي في «البنك الدولي».

٧- رفع الحد الأدنى للأجور: يرى المحلل الاقتصادي جيمس

جالبريث ضرورة رفع الحد الأدنى للأجور من ٧,٢٥ دولار إلى ١٢ دولاراً في الساعة، وهو إجراء لن يضرّ بالتنافسية الأمريكية، وإن أدى إلى ارتفاع الأسعار بعض الشيء، ولكنه إجراء يرد الظلم الكبير الذي تعرّضت له الطبقة العاملة بسبب الأزمة الاقتصادية.

٨- الانطلاق من صناعات صغيرة ومحددة: يعتقد فيفيك

وادوا، مدير البحوث بكلية الهندسة في «جامعة ديوك»،



لماذا يتزايد نشاط «القاعدة» في أفريقيا؟

عوامل كثيرة أسهمت في اتساع نطاق الهجمات التي تشنها «القاعدة» داخل بعض البلدان الأفريقية، منها ما له علاقة بالصراعات المحلية ومجمل الأوضاع الداخلية في أفريقيا، وبعضها الآخر يرتبط بالمتغيرات الإقليمية.

غير المراقبة في تهريب الأسلحة والمتفجرات، وقد رصدت تقارير استخباراتية أن جماعات مسلحة نقلت مواد لصنع الأسلحة من النيجر إلى مالي. هذا بالإضافة إلى نقص الدعم اللوجستي بين البلدان الأفريقية يتيح لـ «القاعدة» الاتصال بالجماعات المسلحة، كما يحدث بين «بوكو حرام» في نيجيريا، و«القاعدة» في بلاد المغرب الإسلامي» في الصحراء، و«الشباب» في الصومال. ويرى مراقبون أن أفريقيا قد تكون أكثر عرضة لتوسع نشاط هذه الجماعات المسلحة بسبب فقرها وغياب التنمية الاقتصادية، والفساد، والأزمات السياسية المنتشرة في بعض بلدانها.

ثانياً، تداعيات الأزمة الليبية، فقد أدى غياب الأمن في ليبيا، خلال الصراع الداخلي في نهاية عهد القذافي، إلى إتاحة الفرصة للمتاجرين بالأسلحة في المنطقة للعمل على تهريب الأسلحة ثم محاولة بيعها إلى الجماعات المسلحة، فقد أشارت بعض المصادر الإعلامية إلى أن مختار بن مختار، المدعو خالد أبو العباس، وهو أحد أكبر أمراء تنظيم «القاعدة» في الصحراء الأفريقية الكبرى، اعترف بأن شحنات من الأسلحة الليبية وصلت إلى التنظيم في شمال مالي تم تهريبها من ليبيا عبر الحدود مع الجزائر ومع النيجر. كما أن تقرير الأمم المتحدة كشف عن أن النيجر تمكنت من مصادرة مئات الكيلوجرامات من مادة «سيمتكس»، وهو متفجر قوي، بالإضافة إلى ٤٤٥ صاعقاً خلال اعتراض قافلة في النيجر، هذه المتفجرات كانت مرسله إلى معسكرات تدريب «القاعدة» في شمال مالي. وكان الأمين العام للأمم المتحدة أعلن في نوفمبر الماضي أن الأزمة الليبية حملت تداعيات سلبية على الأمن في وسط أفريقيا، بينها انتشار السلاح الذي كان في أيدي نظام معمر القذافي.



عناصر من جماعة «بوكو حرام» في نيجيريا

مؤشرات كثيرة ظهرت على مسرح الأحداث حول تزايد نشاط تنظيم «القاعدة» في أفريقيا، فخلال الفترة الماضية بدأت تنشط جماعة «بوكو حرام» في نيجيريا، وأشار تقرير لبعثة الأمم المتحدة المكلفة بتقييم تأثير الأزمة الليبية في منطقة الساحل الأفريقي، إلى أن الجماعة نسجت علاقات قوية مع تنظيم «القاعدة» في بلاد المغرب الإسلامي». كما هاجم عناصر من «الحركة الوطنية لتحرير أزواد» -وهي حركة سياسية عسكرية نشأت نهاية عام ٢٠١١ جراء دمج مجموعات من الطوارق- إحدى مدن مالي، وكشفت السلطات المالية وجود علاقة بين الحركة و«القاعدة» في المغرب الإسلامي». وقد دفع هذا النشاط المتزايد لـ «القاعدة» في أفريقيا وزراء خارجية مالي وموريتانيا والجزائر والنيجر ونيجيريا إلى عقد اجتماع في النيجر في ٢٤ يناير الجاري لبحث مخاطر الجماعات المتطرفة في بلدانهم.

لقد أسهمت عوامل كثيرة في تزايد نشاط «القاعدة» في أفريقيا: **أولها،** الصراعات الداخلية التي تشهدها بعض البلدان الأفريقية، التي غالباً ما تقترب بأزمات سياسية واقتصادية، وتعتبر هذه الأجواء البيئة الملائمة لاحتضان تنظيم «القاعدة»، الذي ينشط في ظلها ويبدأ في جذب عناصره، أو يمدد المساعدة لإحدى جماعات المعارضة كما حدث مع جماعة «بوكو حرام» في نيجيريا. إضافة إلى ذلك تسود في بعض المناطق الأفريقية حالة من الفراغ الأمني وتراخي قبضة السلطات، وهو ما تستغله «القاعدة» في إقامة معسكرات التدريب للجماعات المسلحة في أفريقيا، وقد أشار تقرير بعثة الأمم المتحدة، المشار إليه سابقاً، إلى أن أعضاء «بوكو حرام» تلقوا تدريباً في معسكرات «القاعدة» في المغرب الإسلامي» في مالي خلال صيف عام ٢٠١١. كما تستخدم الحدود الممتدة



تراجع فرنسا عن سحب قواتها نهاية العام الجاري وإرجاء ذلك عاماً آخر، يمثلان محاولة من الرئيس ساركوزي لتخفيف حدة الضغوط الداخلية قبل الانتخابات، وتجنب حدوث أزمة مع واشنطن.

الخارجي فإن الرئيس الفرنسي لا يريد، في هذا التوقيت بالغ الحرج سياسياً واقتصادياً، أي خلافات مع «النااتو» من جهة ومع واشنطن من جهة أخرى، لذلك جاء إعلان الانسحاب مقترناً بتطمينات تمثلت في إعلان ساركوزي استئناف الجيش الفرنسي تدريب القوات الأفغانية، كما أنه لن يتخلى عن هذه المهمة حتى بعد الانسحاب. ساركوزي يحاول مسك العصا من المنتصف، فهو لم يعلن انسحاباً باكراً، بل منح واشنطن وحلفاءها فرصة لترتيب الأوراق في أفغانستان، حتى لا يتسبب في إرباك الجهود المبذولة حالياً، سواء في تدريب القوات الأفغانية، أو في ما يتعلق بملف المفاوضات مع «طالبان».

يرى مراقبون أن القرار الفرنسي، في حال تنفيذه، سيكون له تداعيات كثيرة منها، على الصعيد الأفغاني، اتفق الرئيس الفرنسي ونظيره الأفغاني على أن يتم نقل المسؤولية الأمنية في المناطق التي تشرف عليها القوات الفرنسية شرق العاصمة كابول إلى القوات الأفغانية على أن يبدأ تنفيذها في مارس المقبل. وفي ظل الشكوك التي تحيط بقدرة القوات الأفغانية على إدارة الملف الأمني في هذه المنطقة، تتمثل الخطورة في محاولات «طالبان» استغلال الانسحاب الفرنسي



في استئناف محاولاتها السيطرة على هذه المنطقة ومن ثم التوجه نحو الاستيلاء على كابول.

أما على الصعيد الدولي، فإن القرار الفرنسي سوف يؤثر في خطط نقل المسؤولية الأمنية من قوات «النااتو» إلى القوات الأفغانية، حيث شرع الحلف في تسليم المسؤولية الأمنية في مناطق عديدة من أفغانستان، ضمن خطة تهدف إلى تسليم ما يقرب من نصف البلاد في الأشهر المقبلة. ولم تكن المنطقة التي تعمل فيها القوات الفرنسية ضمن هذه الخطة، ما يتطلب مراجعتها.

بعد الاعتداء الذي تعرّض له عسكريون فرنسيون في أفغانستان مؤخراً، وأسفر عن مقتل أربعة منهم وإصابة ١٥ آخرين، لوّح الرئيس نيكولا ساركوزي بإعلان انسحاب القوات الفرنسية من أفغانستان نهاية العام الجاري. وفي رد مباشر على ذلك، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، أن باريس لن تقوم بسحب باكر لقواتها البالغ عددها ٣٦٠٠ عنصر، حيث اتفقت ونظيرها الفرنسي، آلان جوييه، على أن تعمل الولايات المتحدة وفرنسا مع شركاء حلف «النااتو» في أفغانستان والحكومة الأفغانية لضمان استمرار المهمة. ولكن في أعقاب اللقاء الذي جمع الرئيس الفرنسي ونظيره الأفغاني في باريس، أعلن ساركوزي يوم الجمعة الماضي، مجموعة إجراءات ستتخذها فرنسا قريباً، منها تسليم المسؤولية الأمنية للقوات الأفغانية في المنطقة التي تشرف عليها القوات الفرنسية شرق كابول مارس المقبل، وسحب نحو ١٠٠٠ جندي نهاية العام الجاري، على أن تكمل القوات الفرنسية انسحابها نهاية عام ٢٠١٣، ثم تقتصر مهمة القوات الفرنسية على تدريب القوات الأفغانية.

يحمل موقف باريس دلالات عدة منها

أن الرئيس الفرنسي يسعى إلى تحقيق مكاسب داخلية وأخرى خارجية، فعلى الصعيد الداخلي يحاول ساركوزي تعظيم مكاسبه السياسية مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، فالضغوط التي يواجهها في الداخل بشأن إعادة القوات الفرنسية من أفغانستان تتزايد، كما أن منافسه المرشح الاشتراكي للرئاسة، فرانسوا هولاند، وعد بسحب هذه القوات في حال وصوله إلى الرئاسة، الأمر الذي فاقم من الضغوط التي يتعرّض لها ساركوزي، فلجأ إلى تقديم موعد الانسحاب، في محاولة لاسترضاء الناخبين. أما على الصعيد





الولايات المتحدة تؤكد التزاماتها الدفاعية تجاه كوريا الجنوبية

سيئول تسعى إلى بيع طائرات تدريب لإسرائيل

جددت الولايات المتحدة، أول من أمس، تأكيدها عدم تغيير تعهداتها الدفاعية تجاه كوريا الجنوبية بعد اتخاذها موجّهات استراتيجية دفاعية جديدة. وذكر مسؤول كبير في هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، أن الولايات المتحدة أوضحت في الاجتماع بين رئيس هيئة الأركان المشتركة الكورية الجنوبية، الجنرال جونج سيونج جو، ونظيره الأمريكي، الجنرال مارتن ديمبسي، الذي عقد في واشنطن، أن التعهدات الدفاعية بين البلدين لن تشهد أي تغيير. وأصغى الرئيسان في اجتماع إلى شرح حول السياسات الأمريكية لآسيا وترتيب القوات الأمريكية والاستراتيجية في شبه الجزيرة الكورية بموجب استراتيجية دفاعية جديدة. وتحدث الرئيسان عن وضع الأمن في شبه الجزيرة الكورية بعد وفاة الزعيم الكوري الشمالي. ووقع الجانبان خلال الاجتماع موجّهات تخطيط الاستراتيجية لخطوة مشتركة لمواجهة استفزازات من الشمال. ومن المنتظر أن يوقعاً خطة مشتركة لمواجهة استفزازات كوريا الشمالية في أوائل الشهر المقبل، وتدخل الخطة في حيز التنفيذ حالما يتم توقيعهما إياها. ومن المعروف أنه في حال حدوث هجوم على الجيش الكوري الجنوبي من كوريا الشمالية فإن الجيش الأمريكي المتمركز في اليابان وكل الجيوش التابعة للقوات الأمريكية في المحيط الهادئ ستقف إلى جانبه بموجب خطة مشتركة لمواجهة استفزازات من الشمال. ودعا رئيس الأركان الكوري كبار المسؤولين في القوات الأمريكية إلى التعاون الوثيق حول القضايا العالقة للبلدين. من جهة أخرى، تجرى التدريبات العسكرية بين البلدين «الحل الرئيسي» لمدة أسبوعين ابتداءً من ٢٧ من الشهر المقبل. ومن المتوقع أن تعلن رسمياً قيادة القوات الكورية-الأمريكية جدول التدريبات بما في ذلك جدول زمني للتدريبات بعد إخطار الجانب الشمالي، بحسب وكالة أنباء «يونهاب» الكورية الجنوبية.



قالت تقارير صحفية كورية جنوبية نقلاً عن صحف إسرائيلية، إن وزارة الدفاع الكورية الجنوبية قدّمت مقترحاً يقضي بشراء سيئول معدات دفاعية وأسلحة من إسرائيل بقيمة ١,٦ مليار دولار، مقابل أن يتم اختيار طائرات التدريب الكورية الجنوبية المتقدمة من طراز «النسر الذهبي تي-٥٠»، من بين خيارات عدة يدرسها الجيش الإسرائيلي حالياً، بغية تحديث أسطول التدريب القتالي المتقدم لسلاح الجو الإسرائيلي. وقالت التقارير إن مسؤولاً في وزارة الدفاع الكورية الجنوبية، زار إسرائيل قبل أسابيع عدة، واقترح إبرام عقد بقيمة ١,٦ مليار دولار لشراء أسلحة ومعدات دفاعية إسرائيلية، بما فيها نظام لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى «إيرون دوم» ونظام رادار ومروحيات وطائرات نقل من طراز «هيكوليس». يذكر أن طائرة «النسر الذهبي تي-٥٠»، تخوض منافسة شرسة في مناطق عدة في العالم، مع طائرة التدريب المتقدم الإيطالية من طراز «إم-٣٤٦»، وآخرها منافسة ترمي إلى نيل رضا سلاح الجو الإسرائيلي، الذي يعتزم شراء ٢٠ طائرة تدريب متقدم بقيمة مليار دولار، حيث يعتقد على نحو واسع أن خبراء السلاح الإسرائيليين سيحسمون رأيهم نحو أي من الطائرتين خلال الأيام المقبلة. وكانت إسرائيل قد وقّعت إعلان نيّات مع إيطاليا العام الماضي، لشراء طائرة «إم-٣٤٦»، لكن الإسرائيليين عادوا وطالبوا إيطاليا بصفقة أكثر إنصافاً لمصلحتي البلدين، ما وفر أملاً للكوريين الجنوبيين، كي يطرحوا جانباً العرض الإيطالي. وأشارت تقارير إلى أن كوريا الجنوبية تمارس ضغوطاً على إسرائيل، حيث أبلغت إسرائيل بإمكانية إلغاء العقد ما لم يتم التوصل إلى صفقة طائرات التدريب بين البلدين. كما أفاد الجانب الإيطالي بأنه سيستورد معدات دفاعية بقيمة مليار دولار بما فيها قمر صناعي عندما تشتري إسرائيل الطائرات الإيطالية المذكورة.





«فورين بوليسي»:

محاولة إيران الفاشلة لاستغلال «الربيع العربي»



كتب كولين كال، الأستاذ المساعد في كلية إدموند وولش للخدمة الخارجية في «جامعة جورج تاون»، زميل بارز في مركز الأمن الأمريكي الجديد، مقالاً نشرته مجلة «فورين بوليسي» تحت عنوان

«خطة إيران الفاشلة لاستغلال الربيع العربي»، استهله قائلاً إنه عندما خرج المصريون يطالبون بنهاية حكم حسني مبارك، كان هناك حاكم آخر يخطط لكيفية استخدام هذا التصرف الشجاع لمصلحته الخاصة. وظهر المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، يوم ٤ فبراير في ذروة احتجاجات «ميدان التحرير» لتقديم تقويمه للحظة الثورية الجارية في القاهرة. ووصف خامنئي الأحداث في مصر بأنها «صحوة إسلامية» مستوحاة من الثورة الإيرانية التي وقعت عام ١٩٧٩، وأعلن على صفحته على شبكة «الإنترنت» أنه ألهم التظاهرات المؤيدة للديمقراطية هناك بصورة شخصية. ويشير الكاتب إلى أن خامنئي لم يكن الوحيد الذي اعتقد أن «الربيع العربي» سيوفر فرصة بالنسبة إلى إيران لتوسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط. فقد حذر مايكل سكوت دوران في مجلة «فورين أفيرز» من أن «كتلة المقاومة» بقيادة طهران تستعد للانقضاض على الدول المنهكة في المنطقة. ولكن في ذلك الوقت، لم يكن لتأكيدات خامنئي أدنى تأثير في مئات الآلاف من المصريين الذين يخاطرون بحياتهم في «ميدان التحرير». وحاولت إيران استغلال الأحداث ولكن لم تأت رياح التغيير بما تشتهي طهران. ويشير الكاتب إلى أن قادة إيران سعوا إلى إجراء اتصالات مع الإسلاميين في مصر وليبيا، وعلى الرغم من ذلك، يصعب الآن العثور على أي أدلة تؤكد استفادة إيران من «الربيع العربي». فقد تعرضت المكانة الإقليمية لإيران إلى ضربة ضارية، وفقد النظام السوري شرعيته.

قائد عسكري: أمريكا «لا تريد» قواعد جديدة في آسيا

قال قائد القوات الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أول من أمس، إن الولايات المتحدة تولي آسيا أولوية جديدة في الوقت الذي تنهي فيه الحرب في كل من العراق وأفغانستان، لكنها في الوقت نفسه لا ترغب في إقامة قواعد جديدة في المنطقة. وقال الأميرال روبرت فيلارد، رئيس قيادة المحيط الهادئ الأمريكية، إن هدف الجيش الأمريكي هو أن تكون له شبكة من المواقع القريبة من الممرات البحرية في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث يمكن أن تقوم القوات الأمريكية بدوريات بالتبادل لتفادي الاحتفاظ بقواعد ثابتة، وهو أمر مكلف. وقال في مؤتمر صحفي في واشنطن «لا توجد رغبة أو فكرة في



حاملة طائرات أمريكية في ميناء آسيوي

الوقت الحالي في أن الولايات المتحدة تسعى إلى بناء قواعد في أي مكان في مسرح عمليات آسيا

والمحيط الهادئ». وكان فيلارد يتحدث بينما ينهي مسؤولون أمريكيون وفلبينيون يومين من المحادثات الاستراتيجية في واشنطن أثار التكهينات بأن واشنطن تسعى إلى إعادة فتح قواعدها العسكرية في الفلبين. ونفت وزارة الدفاع الأمريكية «البنيتاجون» أي خطط لفتح قواعد جديدة. وقال فيلارد إن قيادة منطقة المحيط الهادئ الموجودة في هاواي تميل إلى إقامة منشأة للتدريب البحري في شمال أستراليا وتسيير السفن الحربية عبر سنغافورة. وأضاف «عندما أنظر إلى المواقع التي ينبغي أن توجد فيها القوات.. فنحن نميل إلى شمال شرق آسيا وعندما ننظر إلى جنوب شرق آسيا وجنوبها، فالضغط يقع على قيادة المحيط الهادئ في نشر القوات وإبقائها هناك». ويتبع قيادة المحيط الهادئ الأمريكية ٥٠ ألف جندي أمريكي يتمركزون في اليابان و٢٨ ألف جندي يتمركزون في كوريا الجنوبية.





بسبب حظر سفر نشطاء أمريكيين في مصر توتر في العلاقات المصرية-الأمريكية

منع ستة أمريكيين يعملون في منظمات أمريكية تسعى إلى تعزيز الديمقراطية في مصر وتمولها الولايات المتحدة من مغادرة مصر، ما أثار مطالب غاضبة في واشنطن للحكام العسكريين الجدد في القاهرة بوقف «تعريض حياة الأمريكيين للخطر». وقال مسؤولون في «المعهد الجمهوري الدولي» و«المعهد الوطني الديمقراطي» إن من بين من شملهم حظر السفر سام لحود ابن وزير النقل الأمريكي، راي لحود، بالإضافة إلى موظفين أجانب آخرين في المؤسساتين. ووصف أحد المتضررين من الإجراء القرار بأنه «احتجاز فعلي». وقالت الولايات المتحدة إنه يتعين على مصر التراجع عن قرار حظر السفر. وقالت فيكتوريا نولاند، المتحدثة باسم وزارة الخارجية «نحن نحث حكومة مصر على رفع هذه القيود على الفور والسماح لهؤلاء الأشخاص بالمجيء إلى وطنهم في أقرب وقت ممكن». وأضافت قولها «إننا نحاول تحقيق إطلاق حريتهم للسفر في أقرب وقت ممكن ويحدونا الأمل أن يمكننا حل هذا الأمر في الأيام المقبلة». وكانت واشنطن لمحت بالفعل إلى أنها قد تعيد النظر في المعونة العسكرية السنوية التي تقدمها لمصر وقيمتها ١,٣ مليار دولار. وأعرب جون ماكين، السيناتور الجمهوري البارز، الذي يرأس «المعهد الجمهوري الدولي»، عن «الانزعاج والغضب» من «تحول جديد مثير للقلق» يشمل حظر سفر سام لحود، مدير مكتب المعهد في مصر، نجل وزير النقل الأمريكي. وقال ماكين في بيان «أدعو الحكومة المصرية والمجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى وقف المضايقات والتحقيقات غير المبررة مع المنظمات غير الحكومية الأمريكية العاملة في مصر». وأضاف: «تصاعدت هذه الأزمة لدرجة أنها تعرّض الآن حياة مواطنين أمريكيين للخطر وقد تتسبب في انتكاسة للشراكة طويلة الأمد بين الولايات المتحدة ومصر». ورفض مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان، مايكل بوسنر، الذي يزور القاهرة، التعليق على حظر السفر.

«واشنطن بوست» تتهم «الإخوان» في مصر بالازدواجية



كتب ديفيد بولوك، زميل بارز في «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، مقالاً نشرته صحيفته «واشنطن بوست»، استهله قائلاً إنه في ظل التوترات الجديدة في العلاقات بين

الولايات المتحدة ومصر، يدرس بعضهم في واشنطن هذه التوترات ونتائج الانتخابات الأخيرة لإيجاد مؤشرات تدل على أن الديمقراطية قد تسود. ويشير الكاتب إلى أنه يتحتم على من يقول إن جماعة «الإخوان المسلمون» تظهر دلالات جيدة على الاعتدال أن يقارن بين رسالة الجماعة للغرب ورسالتها للمصريين والعرب الآخرين. ومثال على ذلك مواقع «الإخوان» على شبكة «الإنترنت»، التي توجد باللغتين العربية والإنجليزية. إذ تحتوي الصفحة الرئيسية للنسخة الإنجليزية على ما لا يقل عن ثمانية مقالات عن تعاطف جماعة «الإخوان» مع الأقلية المسيحية القبطية في مصر، في حين تحتوي الصفحة الرئيسية العربية على مقالين صغيرين عن هذا الموضوع. وتضمنت الصفحة الإنجليزية في أحد أيام شهر يناير العديد من المقالات التي تحمل عناوين مثل «لماذا يعد الإسلاميون أفضل الديمقراطيين؟» و«الديمقراطية: أحد أهداف الشريعة الإسلامية»، ولم توجد مقالات مشابهة باللغة العربية. عوضاً عن ذلك، وجد قراء الصفحة العربية ثلاثة مقالات ضد حرية الصحافة تهاجم اثنتين من كبريات الصحف اليومية المصرية المستقلة لانتقاد جماعة «الإخوان». ويشكل هذا النوع من الحديث المزدوج جزءاً من نمط متبع. إذ نشرت الجماعة في فبراير الماضي ما وصفته بنسخة باللغة الإنجليزية عن رسالة المرشد محمد بديع إلى الشعب المصري في احتفاله بنجاح الثورة. وتحديث بديع في هذه النسخة بشكل رئيسي عن الديمقراطية والتعددية والتسامح والتعايش بين المسلمين والمسيحيين في مصر، ولكن نصّ البيان الذي نُشر باللغة العربية كان له لهجة مختلفة تماماً.





موسكو

واشنطن

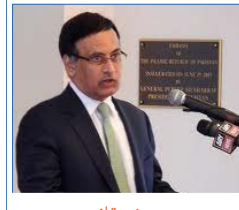
رفض ترشيح يافلينسكي لرئاسة روسيا

«واشنطن بوست»: صراع ثلاثي على السلطة في باكستان



جرجوري يافلينسكي

استبعدت السلطات الروسية، أول من أمس، المعارض الروسي جرجوري يافلينسكي، من سباق الانتخابات الرئاسية بداعي خلل في جمع مليوني توقيع لدعم ترشحه، في حين نددت



حسين حقاني

نشرت صحيفة «واشنطن بوست» افتتاحية قالت فيها إن تفاقم أزمة العلاقات الأمريكية مع باكستان يُعزى من ناحية إلى الصراع الدائر على السلطة بين ثلاث جهات متنافسة: الحكومة المدنية

والجيش والقضاء. وستحدد نتيجة هذا الصراع إذا ما كانت باكستان ستسعى إلى إصلاح تحالفها مع الولايات المتحدة أم أنها ستصبح عدواً أكثر وضوحاً في أفغانستان ومناطق أخرى، كما أنها ستظهر أيضاً إذا ما كانت مؤسسات المجتمع المدني تستطيع مراقبة كل من الجيش وجهاز المخابرات. ومع أن التاريخ يوحي بفوز القادة العسكريين، فما زالت النتيجة غير واضحة إلى الآن. ويأتي في وسط هذا الصراع السفير الباكستاني لدى واشنطن، حسين حقاني، وهو ممثل عن حكومة الرئيس آصف علي زرداري ومدافع قديم عن الديمقراطية والحكم المدني. وأجبر حقاني على الاستقالة من منصبه في نوفمبر وتقوم المحكمة العليا في باكستان بالتحقيق معه الآن، حيث يدعي رجل أعمال باكستاني أن حقاني قد ساعد على صياغة نداء موجه إلى إدارة الرئيس أوباما بحماية الحكومة المدنية من انقلاب عسكري محتمل. ويشعر حقاني، الذي يقيم حالياً في منزل رئيس الوزراء، يوسف رضا جيلاني، بالخوف من احتمال تعرضه للاغتيال، على غرار غيره من الساسة الليبراليين الذين قتلوا في العام الماضي. وتشكل المحكمة الباكستانية الطرف الثالث في النزاع، حيث يبدو أنها تتبنى هدف القادة العسكريين في إطاحة الحكومة المدنية. وتشير الصحيفة إلى أن رئيس القضاة، افتخار محمد شودري، كان له طموحات سياسية كبيرة عقب أن ساعد على إطاحة الرئيس برويز مشرف، وسعى منذ ذلك الحين إلى محاكمة زرداري بتهمة الفساد برغم الحصانة التي يتمتع بها بصفته رئيساً للبلاد. وإلى جانب التحقيق مع حقاني، تهدد المحكمة باعتقال جيلاني لفشله في مطالبة سويسرا بإعادة فتح التحقيق المالي الخاص بالرئيس زرداري.

المعارضة بمناورة تهدف إلى إفساح المجال لفلاديمير بوتين. وقال عضو اللجنة الانتخابية، سيرجي دانيلنكو «يؤسفني إعلان عدم استطاعتنا تسجيل يافلينسكي كمرشح». من جانبه اعتبر رئيس «حزب يابلوكو»، سيرجي ميتروخين لوكالة «فرانس برس» أن هذا القرار «ينسف شرعية الانتخابات الرئاسية»، التي يعتبر الرئيس السابق رئيس الوزراء الحالي، فلاديمير بوتين، الأوفر حظاً للفوز بها. ويمنع قرار استبعاد يافلينسكي أيضاً مراقبي حزبه الذين كانوا نشطوا بقوة لتسجيل حالات التزوير في الانتخابات التشريعية في ٤ ديسمبر، من مراقبة الانتخابات الرئاسية في ٤ مارس. غير أن يافلينسكي أكد أن المراقبين التابعين للحزب وعددهم ١٥ ألفاً سيتابعون الاقتراع بإشراف الأمم المتحدة. وينص القانون الروسي على أن المرشح الذي لا يحظى بدعم حزب في البرلمان، وهو ما ينطبق على يافلينسكي، يتعين عليه حشد دعم مليوني ناخب للتمكّن من خوض الانتخابات. كان هذا النظام موضع تنديد منذ فترة طويلة من المعارضة باعتباره يتيح للسلطات استبعاد أي مرشح مزعج لها بطريقة تعسفية. وبعد التظاهرات العارمة في ديسمبر الماضي، أقر الرئيس دميتري ميدفيديف بنفسه أنه يتعين إصلاح النظام، معلناً أن عدد التوقيعات سيصبح ٣٠٠ ألف للتسجيل في الانتخابات الرئاسية. وبموجب التشريع الساري حالياً يتم التثبيت من عينات التوقيع والتأكد من ٩٥٪ منها على الأقل ليتمكن تسجيل المرشح. وقالت اللجنة الانتخابية إنه من أصل ٦٠٠ ألف توقيع تم فحصها اعتبرت ١٥٣٩٣٠ منها «باطلة» لأنها «نسخ».





«يديعوت»: قادة «حماس» في ورطة حقيقية



ذكرت صحيفة «يديعوت أحرانوت» في تقرير ير بقلم غي بخور، أن التصريحات التي أعلنها مؤخراً إسماعيل هنية، رئيس حكومة «حماس» في غزة، التي استنسخ فيها

أسلوب الرئيس الإيراني، محمود أحمددي نجاد، قائلاً إن أيام إسرائيل معدودة، داعياً إلى إنشاء جيش جهاد عربي لتحرير فلسطين، تخفي وراءها واقعاً قاتماً صار من الصعب إخفاؤه. أولاً بلغ تحالف «حماس» مع إيران نهايته، فلم يكن هذا التحالف طبيعياً منذ بدايته، لكن حينما رفضت «حماس» أمر إيران بتأييد بشار الأسد المتهاوي، أغلقت طهران بابها في وجه المنظمة. وتوقف تحويل الأموال التي تعول «حماس» بوساطتها . ٥ ألف موظف وجندي. فمن أين ستأتي بالمال؟ لهذا دخلت في جدل مرّ مع السلطة الفلسطينية أو مع «الجامعة العربية» في أموال هما مدينتان بها لها في ظاهر الأمر. واضطرت «حماس» أيضاً إلى ترك دمشق.. فيألى أين تمضي؟ كانت هناك آمال أن يستوعب الأردن مقر القيادة إلى أن دهشت قيادة المنظمة لسماع أن الأردن سيستضيف كبار مسؤوليها وعائلاتهم باعتبارهم «أفراداً» لا قيادات، ولن يُسمح لهم هناك بنشاط سياسي، فألغى خيار الأردن إذاً من جهة «حماس» الغاضبة. بقيت مصر، لكن في الوقت الذي يحاول فيه «الإخوان المسلمون» أن يعرضوا أنفسهم على أنهم عمليون وواقعيون على نظر العالم، سيكون نقل مقر قيادة «حماس» إلى القاهرة أمراً محرّجاً. كان هنية نفسه عند «الإخوان المسلمون» في مصر، وتحدث عن نهاية إسرائيل، لكن ممثلي «الإخوان» خاصة سكتوا، وكان يجب أن يقلقه هذا السكوت. ف «الإخوان المسلمون» يجب عليهم الآن، لا أن ينفقوا على ٥٠ ألف إنسان، بل على ٨٨ مليوناً وهذه مهمة أثقل كثيراً.

خبراء «الوكالة الذرية» يزورون إيران في أجواء متوترة

يتوجه فريق من خبراء «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» اليوم إلى إيران سعياً إلى استئناف الحوار مع طهران حول برنامجها النووي المشير للجدل في أجواء متوترة مع الدول الغربية. وأوضحت الوكالة الأممية أن الزيارة التي ستدوم ثلاثة أيام ويقودها رئيس المفتشين، البلجيكي هرمان ناكيرتس، تهدف إلى «تسوية كل القضايا المهمة» العالقة بشأن البرنامج النووي الإيراني الذي تشتهبه الدول الغربية الكبرى في أنه يهدف إلى صنع السلاح الذري. ويرى عدد من الخبراء، استشارتهم «فرانس برس»، أن الهدف مبالغ فيه على ما يبدو، لأن مفتشي الوكالة



خبراء من «الوكالة الذرية» يتفحصون «مركز أصفهان الذري»

لن يستطيعوا الوصول إلى المنشآت المشار إليها في تقرير «الوكالة الدولية» في نوفمبر، الذي وجه انتقادات شديدة إلى

إيران. وقال الفنلندي أول هينونن، الذي كان رئيس الوفد قبل هرمان ناكيرتس وأصبح اليوم مستشاراً لدى «مركز علوم بلفير» للشؤون الدولية التابع لـ «جامعة هرفارد» في الولايات المتحدة «إنها ليست مهمة تحقيق»، مضيفاً «يبدو لي أنها ستكون مناقشات على مناقشات». ووافق الرأي الفرنسي برونو ترتري، أستاذ الدراسات في مؤسسة الأبحاث الاستراتيجية بالقول «لا يتوقع منها شيئاً بالنسبة إلى الملفات الأساسية». من جانبه أعلن السفير الإيراني لدى «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» في مقابلة مع وكالة الصحافة الإيرانية «إرنا»: «إننا سنتعاون معهم على أسس تقنية»، داعياً المفتشين إلى اعتماد «نهج مهني». وتتهم طهران «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» بانتظام بأنها أداة في يد الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة وتعتبر آخر تقاريرها «مسيّساً».



التوقعات تشير إلى نمو اقتصادي أمريكي قوي في الربع الأخير من عام ٢٠١١

من المرجح أن يكون الاقتصاد الأمريكي قد نما في نهاية عام ٢٠١١ بأسرع خطواته منذ ما يقرب من عامين، لكن ما زالت هناك مؤشرات تنذر بتباطؤ في أوائل عام ٢٠١٢، من بينها ضعف الصادرات وإعادة بناء مخزونات الشركات. ومن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي نمواً بمعدل سنوي ٣,٠٪ في الربع الرابع، وفقاً لاستطلاع أجرته «رويترز»، وهو ما يشير إلى تسارع كبير عن معدل ١,٨٪ الذي تحقّق في الأشهر الثلاثة السابقة وإلى أسرع نمو منذ الربع الثاني من عام ٢٠١٠. وقال رايان سويت، الاقتصادي في «موديز أناليتيكس للتحليلات الاقتصادية» في وست تشيستر في ولاية بنسلفانيا «أنهى الاقتصاد عام ٢٠١١ بنمو إيجابي بشكل كبير، لكن عناصر النمو في الربع الأخير لا تشجع النمو في أوائل هذا العام». وأعلنت الحكومة تقديراتها الأولية للناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع أول من أمس الساعة الثامنة والنصف صباحاً (١٣٣٠ بتوقيت جرينتش). وكان من المتوقع أن يكون النمو في الربع الأخير قد زاد بفضل البداية المعتدلة لفصل الشتاء، وهو ما عزز قطاع الإنشاءات وبناء مخزونات الشركات بعد تراجعها في الربع الثالث للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٩.



«فيتش» تخفّض تصنيف خمس دول

أوروبية بينها إيطاليا وإسبانيا

قالت وكالة «فيتش» الأمريكية للتصنيف الائتماني إنها خفّضت التصنيف الائتماني لخمس دول أوروبية من بينها اقتصادات كبيرة كإيطاليا وإسبانيا. والدول التي تم خفض تصنيفها الائتماني هي: بلجيكا وقبرص ومالطا وإيطاليا وسلوفينيا وإسبانيا. خفضت الوكالة أول من أمس تصنيف الدول الخمس تلك بمقدار درجة واحدة مع إصدار نظرة سلبية لها جميعاً إضافة إلى أيرلندا. وتراجع تصنيف إيطاليا إلى (-A) بينما انخفض تصنيف إسبانيا إلى درجة (A). وأكدت الوكالة تصنيف أيرلندا عند (BBB+) لكنها أعطت نظرة سلبية على اقتصادها.

مستشار لـ «البنك المركزي» الصيني: النمو في الصين سيتراجع إلى (٨,٥٪) في عام ٢٠١٢

قال مستشار لـ «البنك المركزي» الصيني، الخميس الماضي، إنه من المرجح أن يتباطأ النمو الاقتصادي في الصين هذا العام إلى ٨,٥٪ من ٩,٢٪ في عام ٢٠١١. وأضاف لي داوكوي، وهو عضو في مجلس يقدم المشورة لـ «بنك الشعب» الصيني - أن التضخم الذي أزعج الصين معظم العام المنصرم من المرجح أيضاً أن يتراجع إلى نحو ٣٪ من ٤,٥٪ في عام ٢٠١١. وأبلغ لي «رويترز»، على هامش «المنتدى الاقتصادي العالمي» في دافوس: «أسعار العقارات أيضاً ستتراجع ببطء، وهو ما سيساعد على تهدئة الاقتصاد، وسيخفف من ضغوط الأسعار». وهبط معدل التضخم في الصين إلى أدنى مستوى له ١٥ شهراً في ديسمبر الماضي، مسجلاً ٤,١٪ مواصلاً اتجاهها نزولياً استمر على مدى الأشهر الخمسة الماضية.



إنتاج النفط في ليبيا بلغ (١,٣) مليون برميل يومياً

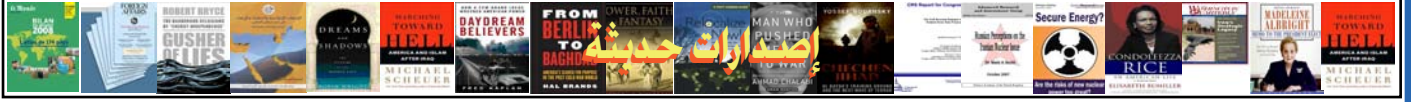
بلغ إنتاج النفط في ليبيا ١,٣ مليون برميل يومياً، كما أعلنت الخميس الماضي، «المؤسسة الوطنية للنفط»، على موقعها في شبكة «الإنترنت». وأضافت المؤسسة أن الإنتاج بلغ هذا المستوى في «وقت قياسي» على الرغم من «الصعوبات». وفي نوفمبر الماضي، بلغ إنتاج النفط ٦٠٠ ألف برميل يومياً، وقال رئيس «المؤسسة الوطنية للنفط»، نوري بالروين، آنذاك إنه يأمل العودة إلى مستوى الإنتاج السابق أواخر عام ٢٠١٢. لكن الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أكد في ديسمبر الماضي أن إنتاج النفط الليبي سيعود إلى مستوياته التي بلغها قبل الحرب، أواسط عام ٢٠١٢، أي قبل نحو ستة أشهر من توقعات رئيس «المؤسسة الوطنية للنفط». وقبل بداية «الثورة» في ليبيا منتصف فبراير الماضي، كانت ليبيا، العضو في «أوبك»، تنتج ١,٦ مليون برميل يومياً، منها ١,٣ مليون برميل للتصدير.



«صندوق النقد» يعدل توقعاته لنمو الاقتصاد التركي هذا العام إلى (٠,٤٪)

قال «صندوق النقد الدولي» في موقعه على «الإنترنت» إنه عدّل توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا هذا العام إلى ٠,٤٪ انخفاضاً من ٢,٢٪، وهي النسبة التي توقعها في سبتمبر الماضي. وتوقع الصندوق أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي ٠,٢٪ في الربع الأخير من عام ٢٠١٢. وعدّل الصندوق أيضاً توقعاته لنمو الاقتصاد التركي في عام ٢٠١١ إلى ٨,٣٪ من ٦,٦٪ التي توقعها في تقريره السابق الذي نشر في سبتمبر.





ليبيا التحول إلى الديمقراطية: تقويم الحالة مع توصيات للسياسة الخارجية البريطانية

تأليف: جورج جرانت

الناشر: «جمعية هنري جاكسون»

الواجب توافرها لهم، والعديد منهم قد عذبوا وقد أسىء إليهم وتعرضوا للاعتداءات، حيث يتهمون بأنهم كانوا مرتزقة القذافي. ويظهر هذا الفشل

في المصالحة بشكل خاص في مجتمع تاورغه الليبي. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم «المجلس الوطني الانتقالي» في تطوير الآليات الضرورية لحبس جميع السجناء ومحاكمتهم في إطار القانون، وأيضاً في محاكمة المتهمين بالتورط في سوء المعاملة.

وتدعو الدراسة إلى ضرورة تفعيل المجتمع المدني في ليبيا، الذي ينبغي أن يلعب دوراً حيوياً في العملية الديمقراطية في البلاد، برأي الدراسة، التي ترى أن قدرات المجتمع المدني محدودة جداً في الوقت الحاضر وهو في حاجة ماسة إلى الدعم. ولقد أعطيت المسؤولية الرئيسية لتطوير المجتمع المدني الليبي إلى الاتحاد الأوروبي، وقد أعلنت «الحكومة البريطانية» عزمها على توجيه جهودها على ذلك النحو. أضف إلى ذلك أن على الحكومة البريطانية تحديد المبادرات غير الحكومية الجديرة بالاهتمام وتقديم المساعدة العملية والنظرية لها. وتخلص الدراسة إلى الإشارة إلى أنه من المرجح أن يكون للإسلام دور كبير في الحياة السياسية والعامية في ليبيا إلا أن الرغبة في الديمقراطية تبدو أصيلة: فالدم لتنظيم «القاعدة» محدود وعدد قليل من الليبيين يؤيدون بروز دولة ثيوقراطية، ومشروع الدستور المعلن في ليبيا هو إسلامي، الذي ينص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للقانون الليبي. ومع ذلك، فإنه ينص أيضاً على أن ليبيا دولة ديمقراطية تقوم على نظام متعدد الأحزاب، وتلزم البلد التمسك بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالتطلع الديمقراطي تكون فيه القوانين والقواعد الاجتماعية مستندة إلى المبادئ الإسلامية. وإذا ما جاءت الانتخابات الديمقراطية بحكومة إسلامية صادقت على الدستور على شكله الحالي فستعين على الحكومة البريطانية احترام تلك النتائج، برأي الدراسة. وينبغي لها أيضاً أن تكون أقل تسامحاً مع تلك الجماعات الإسلامية التي تسعى إلى تحقيق مكاسب خارج العملية الديمقراطية، أو مع الذين يحاولون التخريب والذهاب إلى أبعد من الضوابط الدستورية التي انتخبت على أساسها. كما يتوجب على الحكومة البريطانية التعامل مع كل من السلطات والمجتمع المدني في ليبيا للتأكد من أن العهود الدولية لحقوق الإنسان والمتفق عليها تحترم، بغض النظر عن تشكيلة الحكومة الليبية الجديدة.



صدرت عن «جمعية هنري جاكسون» هذه الدراسة التقييمية لليبيا ما بعد القذافي، ويرى معد الدراسة جورج جرانت أن هناك أبعاداً

اقتصادية وأمنية وسياسية لعملية التحول الديمقراطي. على المستوى الاقتصادي يرى جرانت أن المصادر الرئيسية لإيرادات الحكومة الانتقالية في ليبيا هي الأصول غير المجددة أو التي رفع الحظر عنها، والإيرادات المتأتية من صناعة النفط، ويرى أنه على المجتمع الدولي أن يساعد السلطات الليبية على تطوير آليات الشفافية والمساءلة الضرورية لضمان إنفاق الأموال العامة في ليبيا بشكل صحيح. وترى الدراسة أن تنمية الاقتصاد الليبي بحيث تتجاوز الصناعات النفطية تعد أولوية أيضاً. وبالإضافة إلى إيجاد فرص العمل، بالتنوع الاقتصادي أمر مهم لتحسين المساءلة الديمقراطية عندما لا تستطيع الحكومة الاعتماد على الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية لتوفير الدخل فقط، ولكن يجب أن تعتمد أيضاً على المؤسسات التجارية والفردية لمواطنيها. وأما في ما يتعلق بالوضع الأمني، ترى الدراسة، أنه وعلى الرغم من أن الوضع الأمني في ليبيا ما زال غير مؤكد، فإنه في تحسن. الميليشيات المتناحرة تواصل العمل خارج سيطرة «المجلس الوطني الانتقالي» بما في ذلك في العاصمة طرابلس، ومع ذلك، الطابع الشامل للحكومة الانتقالية الجديدة قد قطع شوطاً في سبيل التخفيف من حدة مخاوف الميليشيات ذات النفوذ أن منطقتهم أو مجتمعاتهم ستمثل تمثيلاً كافياً على طاولة صنع القرار، وفقاً للدراسة.

وتشير الدراسة إلى أن «المجلس الوطني الانتقالي» كان قد أعلن أن هدفه هو دمج الميليشيات في قوات الأمن التابعة للدولة، وهو هدف صائب، فالقرار سيمكّن رجال الميليشيات من الحصول على عمل وسيعزز القدرات الأمنية المختلفة للبلاد. وترى الدراسة أن «المجلس الوطني الانتقالي» ما زال متحفظاً حول إشراك جهات خارجية في شؤون الأمن. ومع ذلك، ينبغي أن يكون المجتمع الدولي مستعداً للمساعدة على تجهيز قوات الأمن الليبية وقوات الشرطة وتدريبها، فضلاً عن تأمين الأعداد الكبيرة من الأسلحة المنتشرة بين الناس في ليبيا، بما في ذلك الأسلحة الكيماوية، التي لا تزال غير مؤمنة في الوقت الحالي. وأما سياسياً تقول الدراسة إنه وفي ظل غياب مؤسسة شرعية، وسلطة عدلية قضائية، تعملان بشكل فعال وسليم، فإن آفاقاً عدة من السجناء المتهمين بدعم القذافي في أثناء الثورة محتجزون حالياً ولا يحصلون على الإجراءات القانونية

